«المواساة الجديد» شارك في فعاليات المعرض الصحي للإدارة العامة للطيران المدني

6

مقدمة إلى وزير النفط ورئيس الحكومة ووزيرة الشؤون

الغانم: مناقشة الاستجوابات الثلاثة ستنتهي فجر الأربعاء

الغانم يصرح للصحافيين (تصوير – محمد صابر)

ربيع سكر

يعقد مجلس الامة اليوم جلسته العادية لكنها ستكون بروح سياسية غيرعادية يناقش فيها 3 استجوابات مرة واحدة في ليلة ساخنة من المتوقع ان تمتد حتى فجر اليوم التالي ، حيث توقع رئيس مجلس الأمة مرزوق الغانم أن تنتهي مناقشة الاستجوابات الثلاثة المقدمة تباعًا إلى وزير النفط وزير الكهرباء والماء وسمو رئيس مجلس الوزراء ووزيرة الشؤون الاجتماعية والعمل ووزيرة الدولة للشؤون الاقتصادية فجر أو صباح يوم الأربعاء.

وقال الغانم في تصريح صحافي أمس "جرت العادة على أن يقدم بند الاستجوابات على بند الأسئلة وفي بعض الأحيان على الرسائل الواردة إلا أن ذلك سيكون بقرار من المجلس".

وقال الغانم " توقعاتي أن تنتهي الاستجوابات الثلاثة عند الفجر أو صباح الأربعاء وأيًا كان الوقت المتبقي سأكون موجودًا يوم الأربعاء الساعة التاسعة صباحًا، وإذا لم يكن هناك نصاب سأرفعها إلى التاسعة والنصف وبعدها إذا لم يتوفر النصاب سترفع الجلسة ولكن إن كان هناك نصاب سنناقش ما هو موجود على جدول الأعمال" .

وقال إن "الاستجواب الأول استنفد مدده اللائحية واتوقع مدته من عشر ساعات إلى 11 ساعة " في حين توقع أن ينتهي استجواب سمو رئيس مجلس الوزراء عند حوالي منتصف الليل، بينما سيمتد الاستجواب الثالث إلى فجر أو صباح الأربعاء.

أعلن تأييده طرح الثقة في الصبيح وإرجاء حكمه على وزير النفط لما بعد المرافعات

المويزري: سأكون أول الموقعين على «عدم التعاون» مع سمو رئيس مجلس الوزراء

أعلن النائب شعيب المويزري عن تأييده للاستجوابين المقدمين إلى سمو رئيس مجلس الوزراء ووزيرة الشؤون الاجتماعية والعمل فيما قال إنه سيرجئ حكمه على استجواب وزير النفط حتى الاستماع إلى مرافعات الطرفين.

وأضاف المويزري في تصريح بالمركز الاعلامي لمجلس الأمة "اننا على موعد اليوم في يوم حافل من الاستجوابات التي تعتبر حقا أصيلا لكل نائب من النواب" مشيرا الى ان الاستجوابات الثلاثة للنواب حق فيهم.

وأوضح ان "الاستجواب الاول سيكون لوزير النفط ، وهو مكون من عشرة محاور ، وسنستمع إلى طرح المستجوبين وردود الوزير عليهم ومن بعدها سأعطي رأيي الشخصي الذي سيتوافق بكل تأكيد مع قناعتي سواء مع طرح المستجوبين او ردود الأخ الوزير ولا يمكن ان تتأثر قناعتي بأي ضغوط من اي طرف من الأطراف". وبين المويزري انه "فيما يخص استجواب سمو رئيس مجلس الوزراء وهو من 6 محاور والكل يعرف ان سمو الرئيس تسلم 7 حكومات والبلد من أردى إلى أردى من انتشار الظلم والفساد واصدار القرارات غير المتوافقة مع التزامات الحكومة تجاه الشعب".

وقال "انه خلال الحكومات السبع لم نجد تطورا أو علاجا لأي مشكلة نعاني منها في كل الجهات الحكومية او الاحوال المالية والإدارية" مشيرا إلى ان انعكاسات أداء الحكومات السبع كان باهتا ولم يقدم أي حلول للمشاكل التي يعاني منها الشعب في جميع المجالات.

وتمنى المويزري ان يقدم مستجوب المبارك النائب حمدان العازمي ورقة طرح التعاون مع حكومة سمو الرئيس قائلا " إذا لم أكن أول من يوقع عليها فسأكون أحد الموقعين"، مضيفا " أتمنى على النواب أن يوقعوا على كتاب عدم التعاون مع رئيس الوزراء".

وأضاف "هناك نواب حاولوا خلال الفترة السابقة معالجة بعض القضايا التي تحدثوا عنها خلال حملاتهم الانتخابية مثل قضايا الرأي العام والجنسية وغيرها، معتبرا أن القرارات غير المدروسة لوزارات الدولة دليلا على ان الحكومة "لا ترد على الشعب وممثليهم"

وعن الاستجواب الثالث قال المويزري إن "استجواب وزيرة الشؤون من ثلاثة محاور وهي منذ 5 سنوات على النهج نفسه والتجاوزات الادارية والمالية ومازالت مستمرة واتمنى من النائب المستجوب أن يقدم كتاب طرح الثقة، وانه سيكون من اول الموقعين خاصة أن اداء الوزيرة سلبي والتنمية منعدمة".وطالب المويزري الوزيرة بالابتعاد خلال ردودها عن كل ما من شأنه أن يثير النعرة الطائفية، مؤكدا أن الوحدة الوطنية لأبناء الكويت والحفاظ عليها أكبر من أي اعتبارات أخرى

المويزري خلال مؤتمره الصحافي

رصدت 57 مخالفة مالية على تنفيذ الحساب الختامي لصندوق التنمية العربية

«الميزانيات» تطالب بالتحقيق في إدارة المنح المليارية

ناقشت لجنة الميزانيات والحساب الختامي خلال اجتماعها ميزانية الصندوق الكويتي للتنمية الاقتصادية العربية للسنة المالية الجديدة 2018/2019 وحسابه الختامي للسنة المالية المنتهية 2017/2018 وملاحظات ديوان المحاسبة وجهاز المراقبين الماليين.

وقال رئيس اللجنة النائب عدنان عبد الصمد إن اللجنة تبين لها أنه رغم تكرار إفادة الصندوق منذ عدة سنوات بقرب التوصل لاتفاق مع ديوان الخدمة المدنية لإقرار اللوائح المالية للصندوق ومزاياه المالية، إلا أن اللجنة لا تلاحظ أي تسوية في هذا الجانب.

وأضاف أن جهاز المراقبين الماليين سجل 57 مخالفة مالية على تنفيذ الحساب الختامي كما تم تمرير صرف 16 استمارة كان الجهاز قد امتنع عنها، مشيرًا إلى تأكيد اللجنة ضرورة تسوية هذه الملاحظة مع ميزانية السنة المالية الجديدة والمقدرة مصروفاتها بـ28 مليون دينار.

وأشار عبدالصمد إلى أنه رغم اعتماد الصندوق مؤخرًا دراسة متعلقة بإعادة توزيع الأصول الاستثمارية والتي لم تكن موجودة منذ تأسيسه، إلا أن اللجنة ما زالت تلاحظ أن آلية إدارة الاستثمار بحاجة إلى إعادة نظر.

وقال إن من بين تلك الملاحظات أن نظام الأرشفة الحالي غير فعال وعدم تزويد ديوان المحاسبة ببعض الملفات، مع أهمية الحاجة لمتابعة مكثفة لبعض الصناديق العقارية التي حققت عائدًا سلبًا.

وأكد عدم وضوح مبررات الصندوق بالدخول في أحد الاستثمارات الجديدة رغم أن لديه تجربة مماثلة في شركة أخرى كانت تقوم بنفس الأغراض ولم تحقق جدواها وتم تصفيتها وذلك وفقًا لما هو وارد في تقارير ديوان المحاسبة.

ولفت عبدالصمد إلى تشديد اللجنة على ضرورة استجابة الصندوق لطلب ديوان المحاسبة بإجراء تحقيق حول الملاحظات التي شابت تعاقدات الصندوق مع المكاتب الاستشارية التي كانت تسند إليها إدارة المنح المليارية لبعض الدول والتي انتهت مؤخرًا.وأضاف أن اللجنة كانت توصي لسنوات بإنشاء مكاتب إشرافية للصندوق في الدول التي منحت منحًا مليارية من حكومة دولة الكويت للتأكد من سلامة الصرف فيها ولم تجد اللجنة طوال تلك السنوات نقطة تلاقي مع الصندوق في هذا الشأن.

وبين أن تكرر تبريرات الصندوق بشأن قيامه بتعيين عدد من الموظفين دون الإعلان في الصحف عن الحاجة الماسة لهم غير مقنعة، مطالبًا بوقفة جادة في هذا الأمر لا سيما أنها تكررت أكثر من مرة.

وأكد عبدالصمد أن اللجنة شددت على ضرورة شغل الدرجات الـ39 الشاغرة في ميزانية الصندوق للسنة المالية الجديدة وفق الضوابط مع الإعلان عنها.

وأوضح أن اللجنة أكدت ضرورة معالجة ما بينه تقرير جهاز المراقبين الماليين فيما يخص مصاريف الإعلام والمقدر له في ميزانية السنة المالية الجديدة ما يجاوز الـ1 مليون دينار.

وأشار إلى أن توسع الصندوق في رعاية البرامج والمسابقات والملتقيات والمؤتمرات في إطار حملته الإعلامية هي من مواطن الهدر في الميزانية كما يراها الجهاز، لافتًا إلى تأكيد اللجنة حرصها على إبراز الدور التنموي للصندوق ضمن الضوابط الرقابية السليمة.

جانب من اجتماع لجنة الميزانيات

«الداخلية» وافقت على معظم تعديلات قانون الإدارة العامة للتحقيقات

«التشريعية» تقرمكافأة نهاية الخدمة لـ 156 محققًا تمت إحالتهم للتقاعد

السبيعي: حصر الخلافات بشأن «الأحوال الجعفرية» لسرعة البت فيه

ربيع سكر

انتهت لجنة الشؤون التشريعية في اجتماعها من مناقشة الاقتراحات بقوانين الخاصة بالإدارة العامة للتحقيقات وأعدت تقريرها بهذا الشأن، وأجلت البت في الاقتراح بقانون الخاص بالأحوال الجعفرية لاستكمال دراسته. وقال رئيس اللجنة النائب الحميدي السبيعي في تصريح صحافي بالمركز الإعلامي لمجلس الأمة إنه تم دمج الاقتراحات بقوانين الخاصة بالإدارة العامة للتحقيقات في 8 مواد وكان هناك توافق وتعاون من المسؤولين في وزارة الداخلية .

وأضاف أن أبرز الاقتراحات تركزت في أن تكون الترقيات بناء على أساس الأقدمية بمراعاة الكفاءة وتنظيم مكافأة نهاية الخدمة للمتقاعدين في الإدارة بأن تكون بقيمة راتب عامين حسب آخر راتب شامل للمتقاعد، وأن يكون المعاش التقاعدي بقيمة 80 % من آخر راتب شامل.

وذكر أن هناك اقتراحًا آخر تم تقديمه بأن يستفيد المحققون الذين تم إنهاء خدمتهم خلال السنتين الماضيتين وعددهم لا يتجاوز 156 محققًا من مكافأة نهاية الخدمة حيث تم إحالتهم إلى التقاعد بدون سبب أو سابق إنذار وتكلفة مكافآتهم تبلغ 15 مليون دينار تدفع مرة واحدة.

وتمنى السبيعي أن يتم التصويت على القانون في المداولتين في دور الانعقاد الحالي مشيرًا إلى أن وزارة الداخلية كانت موجودة وطرحت آراء وكان هناك توافق على معظم النصوص.

وأوضح السبيعي أن اللجنة ناقشت أيضًا الاقتراح بقانون الخاص بالأحوال الشخصية الجعفرية حيث لا يوجد قانون خاص بها في الكويت، وكان القضاة يختارون أئمة مساجد ومشايخ يحكمون في القضايا وفق المذهب الجعفري.

وأشار إلى أنه لا توجد محكمة تمييز في قانون الأحوال الشخصية الجعفرية وهذا إخلال بحق دستوري في أن تكون هناك درجات للتقاضي.

وأضاف أن الاقتراح بقانون يتكون من 450 مادة ولا يمكن مناقشتها في اجتماع أو اجتماعين وهناك أيضًا رأي للمجلس الأعلى للقضاء وبعض الملاحظات على صياغة المواد فقط أو النصوص مشيرًا إلى أن المكتب الفني للجنة سيقوم بحصر الاقتراحات والخلافات لسرعه البت في هذه الاختلافات.

وتابع السبيعي أن اللجنة ناقشت أيضًا موضوع إدارة الخبرة ويحتاج إلى تعديلات كثيرة وتم تأجيله لاجتماع لاحق .

من ناحيته كشف عضو اللجنة النائب محمد الدلال أن تطوير جهاز العدالة والمؤسسات التابعة له هي من أهم النقاط التي تبحث في اللجنة التشريعية ومجلس الأمة.

وأضاف الدلال في تصريح صحفي بالمركز الإعلامي لمجلس الأمة أن اللجنة تبحث العديد من القوانين لتطوير جهاز العدالة وجميع المؤسسات المرتبطة والمعاونة له لافتًا إلى أن قانون تنظيم القضاء موجود على جدول أعمال اللجنة إضافة إلى قوانين الخبراء والتحقيقات ومحكمة الأسرة وقانون الجزاء.

وقال الدلال إن اللجنة أقرت اليوم قانون الإدارة العامة للتحقيقات وهذا القانون ليس جديدًا بل موجود في المجالس السابقة مشيرًا إلى وجود تعاون من المسؤولين في وزارة الداخلية .

وأضاف أن الاقتراحات تعالج التدرج الوظيفي للمحققين والتظلمات وكذلك تم التعامل مع قضية تقاعد المحققين ومشكلة المحققين الـ 156 الذين تم إحالتهم بطريقة غير قانونية في مرحلة من المراحل بحيث سيكون بأثر رجعي حتى نغلق هذا الملف الذي ظلموا فيه.

بدوره أثنى عضو لجنة الشؤون التشريعية والقانونية النائب أحمد الفضل على نسبة الإنجاز في اللجنة، مشيرًا إلى أنها أنهت اليوم دراسة موضوع الإدارة العامة للتحقيقات بشأن المزايا المالية والمسميات المستحدثة.

وقال الفضل في تصريح بالمركز الإعلامي في مجلس الأمة إنه إذا كانت هناك ملاحظات من قبل الحكومة فسيتم مناقشتها خلال المداولة الثانية بعد إقرارها في المداولة الأولى.

وأضاف الفضل " بشأن قانون الأحوال الجعفرية اتفقنا على آلية سليمة ومنطقية وهي أن ندرس المقترح ورأي الحكومة ثم نناقش المختلف عليه بين الطرفين، ومن لديه تحفظ يتقدم به حتى نختصر الوقت، خاصة وأن غالبية المواد تتحدث عن نصوص فقهية، وهذا المقترح موجود على جدول الأعمال منذ فترة طويلة".

ومن جهة أخرى قال الفضل "لقد تقدمت بعدد من المقترحات بقوانين ولم أطلب استعجالها احترامًا للدور وفقًا لأولوية القوانين داخل اللجنة ومنها مقترح قانون بشأن من يسيء للدول الشقيقة".

وأضاف " اضطررنا إلى أن ندمج مقترحي بشأن عقوبة الإساءة للدول الشقيقة مع مقترحات نيابية أخرى وتم رفضها"، مشيرًا إلى أنه لم يحضر اجتماع اللجنة السابق لتحفظه على بعض القوانين الخاصة بالمغردين وحرياتهم واللجنة بأعضائها وأن اللجنة بأعضائها الحضور أسقطوا هذه الاقتراحات.

وبين أنه " في المجلس السابق تم إجراء تعديل لائحي بتحويل لجنة الأولويات إلى لجنة دائمة ومن ثم تكون قراراتها ملزمة ومن أهم مهامها ترتيب جدول الأعمال لمجلس الأمة وترتيب أولويات كل لجنة، ويجب تنظيم عمل المجلس وفقًا لهذا التنظيم".

وأضاف " من لديه أمر مستعجل ندعوه للجلوس مع لجنة الأولويات ومناقشتنا فيه، وبشأن تقديم الأولويات فإن أغلبية النواب لم يقدم أولوياتهم، ويجب على اللجنة أن تنظم أولويات جميع النواب، ومن غير المعقول أن مجموعة من النواب يعطلون عمل اللجان بمقترح من غير تنسيق ولا تنظيم".

وقال الفضل " الآن فاجأنا النائب رياض العدساني بكتاب إلى اللجنة التشريعية بأن ترسل تقريرها خلال 3 أسابيع، وإذا تأخرت اللجنة في تقديم تقريرها يتم عرض الموضوع في المجلس وله القرار في اتخاذ القرار بشأن موضوع التقرير وفقًا لنص الطلب".وأوضح أن العدساني قدم مقترحه بشأن مجلس إدارة مؤسسة التأمينات بتاريخ 5 نوفمبر، مشيرًا إلى أنه " كل أسبوع ترد اقتراحات جديدة إضافة إلى مشاريع الحكومة، والتعامل مع اللجان بهذه الطريقة يؤدي إلى تعطيل عملها".

وأشار إلى أن " اللائحة تقول إن أي قانون يجب أن يمر على (التشريعية) دستوريته، وإذا كانت هناك مشكلة يجب تعديل الآلية بحيث يتم إحالة المواضيع مباشرة للجنة المعينة ويكون لديها كوادر قانونية تبحث مدى دستورية الاقتراحات والقوانين المقدمة".

وأكد الفضل أن اللائحة الداخلية لمجلس الأمة لا يمكن أن تطبق بجميع موادها في ظل الوضع الحالي، وخاصة أن هناك العديد من المشاريع والمقترحات المتأخرة عن مدة الثلاثة أسابيع".

جانب من اجتماع اللجنة (تصوير – محمد صابر)

الدلال: تطوير جهاز العدالة من أهم النقاط التي تبحث في اللجنة